

Distr.: General
29 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
لبند ١٣١ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٩
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا

المحتويات

الصفحة

٣	التوجه العام
٨	البرنامج الفرعي ١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة
١١	البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الاجتماعية
١٣	البرنامج الفرعي ٣ - التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي
١٥	البرنامج الفرعي ٤ - تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي
١٧	البرنامج الفرعي ٥ - استخدام الإحصاءات لوضع سياسات قائمة على الأدلة

* A/71/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140316 110316 16-03193 (A)



١٩	 البرنامج الفرعي ٦ - التنمية وتخفيف آثار التزاعات
٢١	 البرنامج الفرعي ٧ - النهوض بالمرأة
٢٤	 الولايات التشريعية

التوجه العام

١٩-١ يهدف التوجه العام لبرنامج الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى تعزيز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لا سيما لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاع. وتضطلع الإسكوا من خلال برامجها الفرعية المترابطة السبعة بالمسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج.

١٩-٢ وترد ولاية هذا البرنامج في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) الذي أنشئت بموجبه الإسكوا و ٦٩/١٩٨٥ الذي عدّل اختصاصات اللجنة للتأكيد على أهمية المهام الاجتماعية المنوطة باللجنة. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، من اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المضطلع بها في مجال التنمية على المستوى القطري، وحثها على إيلاء الأولوية لمبادرات التنمية المستدامة على المستوى القطري.

١٩-٣ وتعمل الدول الأعضاء في الإسكوا على وضع وتحديد أولويات اللجنة ومقارباتها. واعتمدت الدورة الوزارية الـ ٢٨ للدول الأعضاء في الإسكوا إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية الذي أعيد فيه تأكيد الالتزام بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية، وكركن أساسي لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة. وفي الإعلان، طلبت أمانة اللجنة دمج موضوع العدالة الاجتماعية في عملها، لا سيما في جهودها الرامية إلى دعم الإعداد لخطة التنمية المستدامة ورصدها وتنفيذها. ودُعيت الأمانة كذلك إلى تعزيز جهودها في إجراء البحوث وإسداء المشورة في مجالات العدالة والفقر وعدم المساواة والحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي وتمكين المرأة وإدارة الموارد الطبيعية والحصول على التكنولوجيا والحكم الرشيد، فضلاً عن السياسات التجارية ودورها في تحقيق التنمية. وعزز الإعلان ولاية اللجنة لرصد واقع احتلال فلسطين.

١٩-٤ وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) تعهدت الدول الأعضاء بألا تدع أحداً يتخلف عن الركب. وفي خطة عام ٢٠٣٠، أطلقت دعوة إلى اتخاذ إجراءات تحويلية من أجل القضاء على الفقر والشروع على الصعيد العالمي في سلوك طريق مستدام وقادر على التكيف يؤدي إلى التنمية والنمو، من خلال أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ ووسائل تنفيذها. وسلمت الدول الأعضاء بأهمية الأبعاد

الإقليمية ودون الإقليمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والترابط في تعزيز التنمية المستدامة. وفي خطة عام ٢٠٣٠، شددت الدول الأعضاء أيضا على دور اللجان الإقليمية في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة واتفقت على أن الأطر الإقليمية ودون الإقليمية قادرة على أن تيسر على نحو فعال ترجمة السياسات إلى إجراءات محددة على الصعيد الوطني.

١٩-٥ وأقرت الدول الأعضاء في خطة عام ٢٠٣٠ بأنه يتعذر تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام والأمن، وإلا فإن السلام والأمن سيكونان عرضة للخطر من دون تنمية مستدامة. وأقرت أيضا بضرورة بناء مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع تكفل المساواة في الوصول إلى العدالة وتستند إلى احترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وإلى السيادة الفعلية للقانون وإلى الحكم الرشيد على كل المستويات وإلى مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. ودعت الدول الأعضاء أيضا في خطة عام ٢٠٣٠ إلى اتخاذ تدابير وإجراءات لتذليل كل العقبات التي تحول دون الأعمال الكاملة للحق في تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي اللذين ما زالا يؤثران سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على بيئتها.

١٩-٦ وفي المنطقة العربية، يشكل النزاع المنتشر على نطاق واسع التحدي الشامل لمجمل الوضع الإنمائي. فإضافة إلى التسبب بخسائر في الأرواح، يعوق النزاع والاحتلال التنمية المستدامة من حيث ما يفضيان إليه من انهيار اقتصادي ويلحقانه من أضرار بالبنية التحتية وينجم عنهما من تفكك في اللحمة الاجتماعية، وتضاؤل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية وانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. وتحتوي المنطقة أكبر عدد من اللاجئين والنازحين الأمر الذي يزيد من تفاقم الصعوبات بالنسبة إلى الفئات الضعيفة أصلا وينعكس سلبا بشكل خاص على النساء والأطفال. ومع أن بلدان المنطقة العربية لم تختبر جميعها النزاع العنيف بشكل مباشر، فقد تضررت التنمية في المنطقة ككل جراء تزايد انعدام الأمن. وما برحت البلدان التي تمر في نزاع تشهد انتكاسات حادة في مكاسبها الإنمائية وتعاني من الآثار السلبية لاتساع رقعة النزاع إلى البلدان المجاورة.

١٩-٧ ويشكل تحقيق النمو المستدام تحديا رئيسيا آخر يواجه المنطقة العربية. فقد أدت الإنتاجية المتدنية وانعدام التنوع الاقتصادي وغياب الابتكار التكنولوجي، ووجود سوق ضخمة من العمالة غير المنظمة وعدم وجود نظم كافية من الحماية الاجتماعية، إلى زيادة الفقر وعدم المساواة واتساع نطاقهما، وإلى تسجيل أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم. كما أن السياسات التجارية والمالية غير الفعالة تؤدي إلى تفاقم المعدلات المنخفضة للتجارة داخل المنطقة وتحدث خللا في سلاسل القيمة. وإضافة إلى أوجه عدم المساواة

الاقتصادية، تعاني المنطقة من أشكال أخرى من عدم المساواة لا سيما عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في الحصول على المعلومات والخدمات وعدم كفاية الاهتمام باحتياجات الفئات الضعيفة من السكان كالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال غير النظاميين والمهاجرين.

١٩-٨ وعلاوة على ذلك، فإن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة في جميع أنحاء المنطقة تلقي عبئا متزايدا على الموارد الطبيعية الشحيحة كالمياه والطاقة والأراضي الصالحة للزراعة، وتطرح تحديات خطيرة للأمن الغذائي. كما يزيد تغير المناخ من تفاقم تصحر المنطقة ويؤدي إلى ارتفاع وتيرة وقوع الكوارث الطبيعية.

١٩-٩ ويشكل ضعف المؤسسات تحديا شاملا ما زال يعترض جهود المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة إذ تعاني المؤسسات قيودا سياسية ومالية وتقنية وفي القدرات تحد من فعاليتها. ويحول هذا الضعف المؤسسي دون تمكن البلدان العربية من تعزيز العمليات الشاملة للجميع في تقرير السياسات، ويحد من قدرتها على إنتاج البيانات العالية الجودة المطلوبة لصنع السياسات القائمة على الأدلة، ويبطئ تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة من قبيل التمويل والتكنولوجيا والتعاون الدولي أو الإقليمي.

١٩-١٠ ويتوخى الإطار الاستراتيجي للإسكوا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ توفير استجابة متكاملة لتدليل هذه العقبات الكبيرة التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة. وتراعي أيضا اللجنة في مواجعتها هذه التحديات المقاربة الجماعية التي وضعتها اللجان الإقليمية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تشمل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية المالية والمتعلقة بالتخطيط الإنمائي؛ وتعزيز انسجام السياسات واتساقها وتنسيقها بين القطاعات تبعاً لمستويات إجراءات التدخل؛ وتعزيز القدرات الإحصائية والمتعلقة بالبيانات للدول الأعضاء؛ والاستفادة من وسائل التنفيذ المناسبة بما في ذلك تمويل التنمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والشراكات العالمية والإقليمية.

١٩-١١ وفي المقام الأول، ستعمل الإسكوا على تعزيز التنمية المستدامة على كل من الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وستساعد الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات عربية للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وفي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والحد من أخطار الكوارث. وستقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز تطبيق التكنولوجيات الخضراء وتيسير التعاون والتنسيق الإقليميين من أجل تعزيز الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية. وستعمل الإسكوا أيضا للتشجيع على وضع السياسات الاقتصادية الشاملة

للجميع التي تنتهج مقاربات متعددة الأبعاد للفقر عن طريق تيسير إجراء حوار بناء بشأن ميزانيات الحكومات والسياسات المالية، وعن طريق بناء قدرات الدول الأعضاء على وضع توقعات وتقييمات سياساتية قائمة على الأدلة. وستحظى الدول الأعضاء بالدعم في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية وفي وضع سياسات التمويل المناسبة الرامية إلى معالجة الثغرات التي تشوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، ستعرض الإسكوا إطارا مؤسسيا شاملا يوجّه خطة التنمية الإحصائية الإقليمية. كما ستقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في جمع وتحليل وتنسيق ونشر البيانات الإحصائية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء قدرات النظم الإحصائية الوطنية. بما يضمن وضع بيانات عالية الجودة.

١٢-١٩ وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ستسعى الإسكوا إلى جعل العدالة الاجتماعية في صلب التنمية في المنطقة العربية. وستشجع الإسكوا على اتباع مقاربة قائمة على الحقوق في التعاطي مع عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك عن طريق مساعدة الدول الأعضاء على تعميم مراعاة منظور قضايا السكان والتنمية البشرية الرئيسية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، مع التركيز على نماء الشباب والهجرة الدولية والحماية الاجتماعية. وستسخر الإسكوا هيكليتها المتعددة الاختصاصات لدعم الدول الأعضاء في تعزيز تكامل السياسات، بما في ذلك في مجال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الضعيفة عبر تحقيق مشاركة مواطنة واسعة النطاق. وستواصل أيضا تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج. وستكثف اللجنة دعمها للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى التغلب على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضمان المساواة في وصولها إلى الموارد والمشاركة في صنع القرار. وعلاوة على ذلك، ستساعد الإسكوا الدول الأعضاء في وضع سرديات تعزز الانتماء والمشاركة الإقليمية والمصالحة تفضي إلى فهم مشترك للأولويات الإنمائية والمصير المشترك. وستتصدى اللجنة للضغوط الخارجية والآثار الناجمة عن اتساع رقعة النزاع من خلال العمل مع الدول الأعضاء على استحداث أطر إقليمية مصممة لتوفير دعم فعال للجهود الرامية إلى بناء اللحمة الاجتماعية والقدرة على التكيف. وستواصل اللجنة أيضا رصد عواقب النزاع والاحتلال وآثارها السلبية على تحقيق العدل بأبعاده المتعددة.

١٣-١٩ وتسلم الإسكوا بالقدرات الكامنة في تحقيق مزيد من التكامل الإقليمي من أجل التصدي بأكثر بفعالية ممكنة للتحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة. فلا يمكن تحقيق القدرات الوطنية على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا ضمن إطار إقليمي

يسهّل التكامل في الأسواق العالمية المنصفة وإرساء بني سياسية متطورة. وستجري الإسكوا تحليلات كمية دقيقة للترتيبات القانونية والمؤسسية اللازمة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في صوغ سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية الإقليمية. وستعمل اللجنة أيضا على تشجيع تحسين التنسيق الإقليمي بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بالبنية التحتية عبر الحدود، ولا سيما في مجال النقل وتيسير التجارة. وستقدم الإسكوا المساعدة في تعزيز المقاربات الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال تقديم الدعم لاستحداث آليات مواجهة تغير المناخ، بما في ذلك آثاره على الموارد المائية وتبعات ذلك على الفقراء. وستوفر الإسكوا أيضا منتدى حواريا في مجال السياسات المتعددة القطاعات بشأن قضايا التنمية المستدامة تمهيدا لاتخاذ مواقف إقليمية مستندة إلى تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات وإلى اتساق القطاعات المختلفة وبناء المؤسسات. وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ستسخر الإسكوا قدرتها التنظيمية على جمع الدول الأعضاء من أجل مناقشة الحلول المشتركة والمنسقة وتبادل الآراء بشأنها بهدف معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار ولآثار حالة عدم الاستقرار على السكان وبيئتهم.

١٩-١٤ وما برحت الإسكوا تنظر من خلال برامجها في كيفية استفادة كل من الأطر الاستراتيجية من الإطار الاستراتيجي الذي سبقه من أجل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل بما ينسجم مع خطة عام ٢٠٣٠، وهي حددت أهدافا متوسطة الأجل لعام ٢٠٢٣. كما اعتمدت الإسكوا إطارا مفاهيميا يركز على تقديم الدعم إلى الدول والشعوب العربية بغية بلورة وتوضيح معالم رؤية مشتركة للمستقبل الذي تريده في حقبة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد تعهدت الإسكوا بتعميم مراعاة منظور جنساني في مجمل برنامج عملها وفي أنشطتها غير البرنامجية وهي ستواصل الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٩-١٥ وستواصل الإسكوا توسيع نطاق شبكتها من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين كما ستعاون مع الهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تلبية الاحتياجات الملحة ومواجهة التحديات السياسية التي تصادفها الدول الأعضاء. وعن طريق البناء على العلاقة الخاصة التي تربطها بجامعة الدول العربية، ستقدم اللجنة الدعم في بلورة المواقف الإقليمية. كما ستدعم تنفيذ قرارات المنتدى الإقليمية الرفيعة المستوى ولا سيما مؤتمرات القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٩-١٦ وستواصل الإسكوا عقد آلية التنسيق الإقليمية باعتبارها منبرا لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمناقشة أولويات السياسة العامة وتنسيق الدعم المقدم إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبغية التأكد من قدرة الإسكوا على نشر وتفعيل نتائج وتوصيات عملها المعياري والاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء، ستعمل اللجنة على تعبئة تبرعات مالية وعينية إضافية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستستخدم الإسكوا نتائج ونواتج برنامج عملها العادي مستفيدة من الشراكات الاستراتيجية التي أرستها في أنحاء المنطقة.

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

أهداف المنظمة: تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات وضع السياسات الإقليمية والوطنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' ازدياد عدد الآليات المؤسسية المتعددة القطاعات المنشأة من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية	(أ) زيادة مواءمة الخطط الوطنية للدول الأعضاء مع أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من ترابط الطاقة والمياه والأغذية
٢' ازدياد عدد الاستراتيجيات والخطط والسياسات المعتمدة من قبل الوزارات المختصة من أجل دعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية	(ب) زيادة مشاركة الدول الأعضاء في العمليات الإقليمية ودون الإقليمية دعماً للاتفاقيات والاستراتيجيات والمعايير المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء والبيئة
١' ازدياد عدد الأدوات والتقنيات والمبادئ التوجيهية المنسقة التي تنفذها البلدان الأعضاء من أجل تعزيز الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة	(ج) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التكيف مع آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية وقدرات المجتمعات المحلية الضعيفة
٢' ازدياد عدد المبادرات المشتركة والقرارات الحكومية الدولية المعتمدة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال استدامة الموارد الطبيعية	
١' ازدياد عدد التوصيات والقرارات والمراسيم الحكومية الدولية التي تعتمدها البلدان الأعضاء في مختلف القطاعات بهدف تنسيق الاستجابات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من أخطار الكوارث	
٢' ازدياد عدد التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لتعميم مراعاة الصلة بين العلم والسياسات في مجال تغير المناخ	

الاستراتيجية

١٧-١٩ تضطلع شعبة سياسات التنمية المستدامة بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي وهي من سيقوم بتنفيذه. وتميّز عام ٢٠١٥ بأنه كان سنة التنمية المستدامة. وقد شهد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تشكل خطة معززة وتحويلية تبنى على الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمتعلقة بالحوكمة للتنمية المستدامة وهي تتلاقى مع عمليات التنمية العالمية، أي إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٨-١٩ ومع ذلك، فإن التحديات الإقليمية لا تزال قائمة بما فيها ارتفاع الطلب على الأغذية والمياه والطاقة، وزيادة العبء الضخم على الموارد الطبيعية الشحيحة والتسبب في أضرار بيئية، والاستخدام غير المستدام للموارد وانعدام الأمن الغذائي؛ وشيوع أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛ وعدم الكفاءة في أنماط إنتاج الطاقة، وتوزيعها واستهلاكها، إضافة إلى ارتفاع حجم النفايات الناجم عن ذلك المرتفع أصلاً في جميع أنحاء المنطقة؛ وتغير المناخ وتأثيره على الموارد الطبيعية.

١٩-١٩ وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في سلوك مسار إنمائي أكثر استدامة، وذلك عن طريق بناء مؤسسات قادرة على التكيف؛ ودعم إدارة أكثر كفاءة للموارد الطبيعية مع اعتماد مقاربة قائمة على احترام الحقوق في الحوكمة والعدالة لضمان الإنصاف في الحصول على الموارد الطبيعية والشفافية في إدارة هذه الموارد؛ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وتيسير الحوار بشأن السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة؛ ووضع الآليات اللازمة لتنسيق الاستجابات لتغير المناخ وغيره من الأزمات الطبيعية.

٢٠-١٩ وستقوم الإسكوا بما يلي:

(أ) الدعوة إلى الوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية والتوعية بها، لا سيما بالأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، والاستراتيجيات وخطط العمل العربية الأخرى المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد وبتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث؛

(ب) العمل كمنبر لتشجيع الحوار حول السياسات المتعددة القطاعات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة وأولوياتها، وذلك من أجل بلورة المواقف ووجهات النظر الإقليمية بناء على المعلومات المتبادلة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

- (ج) دعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية عن طريق تحليل الأداء في هذه القطاعات، وتقديم توصيات بشأن السياسات العامة، وتعزيز تطبيق التكنولوجيات المراعية للبيئة، وتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد؛
- (د) تيسير التعاون والتنسيق الإقليميين باعتبارهما وسيلة لتعزيز الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية؛
- (هـ) دعم إنشاء آليات وطنية أو إقليمية، أو شبكات أو مكاتب مساعدة من أجل تحقيق التكامل بين ركائز التنمية المستدامة المختلفة؛
- (و) تعزيز المقاربات الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بدعم وضع آليات لمعالجة الآثار المترتبة على تغير المناخ، ودراسة تقييمات الآثار ومواطن الضعف، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بذلك بغية الاسترشاد بها في عمليات صنع السياسات، وتقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء في مفاوضاتها.
- ١٩-٢١ وسيتحقق ذلك من خلال تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية؛ وإجراء بحوث عالية الجودة تستهدف السياسات، والقيام بعمل تحليلي بشأن الصلة بين العلوم والسياسات؛ وتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى للخبراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنفيذ مشاريع ميدانية، ودعم المنابر المعرفية المخصصة للمهنيين؛ وإصدار مواد تقنية من أجل تعزيز القدرة على معالجة المسائل والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- ١٩-٢٢ وسيكون الهدف من العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي هو السعي إلى تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر من خلال التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة واللجان والمنظمات الإقليمية، والمشاركة في آليات الأمم المتحدة للتنسيق بين الوكالات بشأن الموارد المائية والطاقة، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي آلية التنسيق الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٢ التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: التوصل إلى اعتماد الدول الأعضاء مقارنة قائمة على احترام الحقوق في سياق تنمية اجتماعية منصفة وجامعة وقائمة على المشاركة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' ازدياد عدد السياسات والبرامج والتدابير الرامية إلى تحسين الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية	(أ) مواصلة وضع البلدان الأعضاء سياسات وبرامج اجتماعية قائمة على احترام الحقوق تساهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مع تركيز على الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية
٢' ازدياد عدد السياسات أو البرامج الهادفة إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة	(ب) زيادة مشاركة البلدان الأعضاء في مشاورات داخل المنطقة الإقليمية من أجل وضع وتنفيذ سياسات تزيد إلى أقصى حد من الأثر الإيجابي للهجرة الدولية
١' ازدياد عدد الحالات التي تشارك فيها الدول الأعضاء في حوار سياسي، تيسره الإسكوا، على مستوى المنطقة الإقليمية بشأن الهجرة الدولية	(ج) زيادة تركيز الدول الأعضاء على مقارنة التخطيط للتنمية من منطلق تحقيق العدالة الاجتماعية، تكون قائمة على المساواة والإنصاف والمشاركة
٢' ازدياد عدد السياسات التي تعكس إدراك الدول الأعضاء للفرص والتحديات الإنمائية التي تحملها الهجرة الدولية	١' ازدياد عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تطبق أدوات الإسكوا في مجال وضع السياسات من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية
٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء المشاركة في مشاورات، تيسرها الإسكوا، بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الأولويات الوطنية والإقليمية للتنمية الاجتماعية	

الاستراتيجية

٢٣-١٩ تظطلع شعبة التنمية الاجتماعية بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي وهي من سيقوم بتنفيذه. والإسكوا منخرطة بالكامل في العمل مع الدول الأعضاء وهي تدعم جهودها الرامية إلى تحديد أولويات السياسات في ميدان التنمية الاجتماعية، مع مراعاة الاتجاهات الإقليمية الرئيسية والقضايا الناشئة. كما تولي اهتماما خاصا لتأثير انعدام

الاستقرار السياسي والتزاعات في المنطقة على رفاه السكان، وتروج لاتباع مقاربة قائمة على احترام الحقوق في وضع سياسة اجتماعية شاملة.

١٩-٢٤ وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ستبني الإسكوا على الخبرة المكتسبة خلال الفترات السابقة من أجل دعم البلدان في تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة عام ٢٠٣٠. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز وتنفيذ السياسات التي تشجع الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛ وتعميم مراعاة قضايا السكان والتنمية البشرية الرئيسية لدى وضع السياسات، مع التركيز على نماء الشباب والهجرة الدولية؛ والدعوة إلى احترام مبادئ العدالة الاجتماعية بوصفها إطاراً توجيهياً لوضع السياسات.

١٩-٢٥ إن اعتماد سياسات إنمائية منصفة وشاملة للجميع ومستدامة أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية. وستولى الاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة مثل الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال غير النظاميين والمهاجرين والفقراء عناية خاصة، بما في ذلك في سياق الدعم المقدم من الإسكوا من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني.

١٩-٢٦ وبالنظر إلى تركيبة مصفوفة أهداف التنمية المستدامة نحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠ وتركيز الخطة على الإدماج الاجتماعي، ستقدم الإسكوا الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز تكامل السياسات. بما في ذلك في مجالات الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة، ولا سيما الشباب، والخدمات المجتمعية المستدامة والتنمية المدنية. كما ستساعد في تحسين إدارة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك من خلال مشاركة مواطنة أوسع نطاقاً.

١٩-٢٧ وستجري الإسكوا التحليلات المعيارية اللازمة لدعم إصلاح السياسات الاجتماعية من خلال المشاورات الإقليمية وأنشطة التعاون الفني، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورش عمل في مجال بناء القدرات، وتنفيذ المشاريع الميدانية. وستواصل القيام بدورها كمنتدى إقليمي يتيح تبادل الخبرات والممارسات السليمة والدروس المستفادة في مجالات التنمية الاجتماعية الرئيسية داخل المنطقة العربية وخارجها. وستعمل على تعزيز الشراكات والتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٣ التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي

هدف المنظمة: تحقيق مستوى معيشي أساسي لجميع شعوب الدول الأعضاء من خلال تنمية اقتصادية مستدامة وأكثر شمولاً داخل منطقة إقليمية متكاملة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي توافق على خطة عمل إقليمية للتصدي للفقر المتعدد الأبعاد	(أ) استجابات أكثر فعالية من جانب الدول الأعضاء للحد من الفقر باعتماد وتنفيذ مقاربات متعددة الأبعاد للفقر
٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات للتشجيع على اعتماد طرائق جديدة في رصد المؤشرات المتصلة بالفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة	
٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وتنفذ خططاً وسياسات شاملة للجميع في التصدي للفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة	
١' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تنفذ تدابير ترمي إلى تعبئة الموارد المالية للتنمية وفقاً لخطة عمل أديس أبابا	(ب) زيادة فعالية الدول الأعضاء في سد الفجوة في التمويل وجمع الأموال من المصادر التقليدية والمبتكرة لتلبية احتياجات الخطط الإنمائية الدولية
٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد إصلاحات وتشريعات تنظيمية من أجل تعزيز بيئة الأعمال التجارية	
١' ازدياد عدد المؤسسات التي تضع أدوات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على المعرفة بدعم من الإسكوا	(ج) تعزيز بيئة سياسات اقتصاد كلي مؤاتية للتكامل الإقليمي تحظى بدعم من أدوات تقييم السياسات العامة
٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تضع وتنفذ سياسات باستخدام أدوات التنبؤ التي استحدثتها الإسكوا	
١' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم مؤشرات الإدارة الاقتصادية ليسترشد بها واضعو السياسات في القطاعين العام والخاص	(د) زيادة تطبيق مبادئ الإدارة الاقتصادية السليمة في تشجيع التحول الاقتصادي الشامل للجميع والتكامل الإقليمي
٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات التحول الاقتصادي وتحسين الإدارة الاقتصادية من أجل تيسير استحداث سلاسل قيمة إقليمية قابلة للبقاء وترابطها بسلاسل القيمة العالمية	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين التنسيق الإقليمي بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بالبنية التحتية عبر الحدود، لا سيما في النقل وتسهيل التجارة	١' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وتنفذ اتفاقات إقليمية أو ثنائية لتسهيل التجارة والتجارة عبر الحدود، مثل الاتحاد الجمركي العربي، بهدف تعزيز التجارة داخل المناطق الإقليمية وفي ما بينها.
	٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وتنفذ توصيات الإسكوا لتعزيز تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية والقطاعية من أجل تشجيع التجارة
	٣' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد اتفاقات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي وتنشئ لجانا وطنية للنقل وتسهيل التجارة

الاستراتيجية

٢٨-١٩ تضطلع شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي وهي من سيقوم بتنفيذه. وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ستقدم الإسكوا المساعدة إلى الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقدر أكبر من العدالة الاجتماعية. وتشكل استراتيجية هذا البرنامج الفرعي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بشكل أساسي استمراراً لتلك التي اعتمدت للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبعدها قامت الإسكوا بوضع أدوات فعالة عدة لرصد الفقر وعدم المساواة وفعالية السياسة المالية بحلول نهاية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستركز بشكل أقوى على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجالي الدعوة والسياسات باستخدام هذه الأدوات في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. كما ستعد تقارير تحليلية إضافية قائمة على الأدلة ودراسات تقنية للوقوف على الثغرات وإيجاد الحلول في هذه المجالات تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة بما يراعي الأولويات الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق، ستعمل الإسكوا بالتعاون وثيق مع جامعة الدول العربية.

٢٩-١٩ وستقدم الإسكوا الدعم أيضاً إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وستركز على تعبئة الموارد المالية ووضع سياسات التمويل المناسبة الرامية إلى سد الثغرات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٠-١٩ إن عدم المشاركة في الحوار بشأن السياسات، لا سيما في ميزانيات الحكومة، ما زال يشكل إحدى العقبات التي تعترض تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة. ومن أجل دعم

الحوار البناء بشأن ميزانيات الحكومة والسياسة المالية، من الضروري أن تكون مؤسسات السياسات الوطنية والجهات المعنية قادرة على إجراء تقييمات للسياسات قائمة على الأدلة. وستقدم الإسكوا الدعم إلى مؤسسات السياسات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية من أجل استحداث أدوات لتقييم السياسات قائمة على الأدلة تتبع النماذج الاقتصادية بغية إيجاد بيئة من سياسات الاقتصاد الكلي مؤاتية للتكامل الإقليمي، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣١-١٩ وستضطلع الإسكوا بأنواع مختلفة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز التحول الاقتصادي وبناء قدرات الدول الأعضاء في هذا الصدد. وستعزز توسيع نطاق الصادرات برفع مستوى كفاءة البنى التحتية واعتماد سياسات اقتصادية فعالة. وسيتم ذلك القطاع الخاص من زيادة قدرته التنافسية، ومن زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة، واستحداث سلاسل قيمة إقليمية وتحسين ترابطها بسلاسل القيمة العالمية في المجالات التي تتمتع فيها المنطقة بمزايا نسبية وتستفيد من الموارد الطبيعية والرأسمالية والبشرية المتاحة.

٣٢-١٩ وبغية توفير دعوة قائمة على الأدلة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحديد مجالات التركيز في المنطقة العربية، ستجري الإسكوا تحليلات كمية صارمة للترتيبات القانونية والمؤسسية اللازمة من أجل إشاعة بيئة تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية الإقليمية، بما فيها معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ونمو اقتصادي قائم على كثافة اليد العاملة.

البرنامج الفرعي ٤

تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

هدف المنظمة: الاستفادة من تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها وانتشارها من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' ازدياد عدد السياسات والاستراتيجيات والخطط التي صدرت بشأن تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار	(أ) تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية في مجال تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار
٢' ازدياد عدد السياسات المنقحة لتشجيع تطوير التكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار	
١' ازدياد عدد الهيئات والشبكات المؤسسية المنشأة أو المعززة الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتيسير التعاون في مجال التكنولوجيا	(ب) ازدياد التعاون الإقليمي من أجل تشجيع تطوير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

٢' ازدياد عدد المبادرات الإقليمية المنشأة الرامية إلى تعزيز التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

(ج) تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية من أجل تيسير نقل ١' ازدياد عدد الدول الأعضاء المشاركة في المبادرات التكنولوجية إلى نقل التكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار

٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تضع خططاً شاملة لعدة قطاعات لنقل التكنولوجيا من أجل اقتصادات أكثر قدرة على المنافسة

الاستراتيجية

١٩-٣٣ تضطلع شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي وستعمل على تنفيذه. وللتكنولوجيا والمعرفة دور رئيسي في الانتقال نحو مجتمع معرفة منتج. فقد غيرت التطورات التكنولوجية الأخيرة مبادئ النمو الاقتصادي وأثرت على جميع القطاعات الاقتصادية. وتتباين قدرة الدول الأعضاء على التكيف مع التغييرات المتسارعة في التكنولوجيا والمعرفة وعلى المساهمة فيها. ومع استمرار تنفيذ الأنشطة المتصلة بمختلف مبادرات التنمية المستدامة ورصدها، سيسخر العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي قوة التكنولوجيا لمساعدة وتوجيه الدول الأعضاء في عمليات الانتقال نحو مجتمعات المعلومات والاقتصادات القائمة على المعرفة.

١٩-٣٤ وتلبية للاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء، ستشمل أنشطة الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي إجراء الدراسات التحليلية وإعداد التوصيات بشأن السياسات، وعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتنفيذ المشاريع الإنمائية في شراكة مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية. وستسعى الإسكوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتشجيع إقامة شراكات ترمي إلى تسخير البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وستكون مختلف الأنشطة المضطلع بها بمثابة حوافز للتغيير في صنع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي وستساعد الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات موجهة نحو تحقيق النتائج. وستشجع على اعتماد مجموعة متكاملة من المقاييس والمؤشرات التي ستيسر عملية صنع القرار الاستراتيجي وتحدد مجالات العمل السياساتي ذات الأولوية. وستضطلع الإسكوا بمشاريع ميدانية تشتمل على بُعد اجتماعي وتعتمد على المشاركة الفاعلة من المجتمعات المحلية، وتولي اهتماماً خاصاً لتشغيل الشباب وتمكين المرأة.

١٩-٣٥ وبعبارة أدق، سيسخّر عمل الإسكوا في هذا البرنامج الفرعي التكنولوجيا لتنتقل بلدان المنطقة انتقالا سلسا نحو اقتصادات المعرفة ومجتمع المعلومات. وستركز الإسكوا على تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات التكنولوجيا، وهيئة البيئة المؤاتية، وتطوير الخدمات الإلكترونية المبتكرة، والدعوة إلى اعتماد وتنفيذ الاتجاهات الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية، لا سيما مبادرات الحكومة المفتوحة. وسيساعد مركز الإسكوا للتكنولوجيا (عمّان) قطاعات الإنتاج والجامعات ومراكز البحث في الدول الأعضاء على حيازة الأدوات والقدرات اللازمة لاقتناء وتطوير التكنولوجيات الملائمة والضرورية لمعالجة تحديات الاستدامة.

البرنامج الفرعي ٥

استخدام الإحصاءات لوضع سياسات قائمة على الأدلة

هدف المنظمة: تحويل النظام الإحصائي الإقليمي إلى نظام إحصاءات وطني وإقليمي حسن التنسيق ويعمل جيدا بهدف إنتاج البيانات الإحصائية وتبادلها دعما لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تبرم اتفاقات وتعتمد مبادئ توجيهية في ما يتعلق بنظام الإحصاءات الإقليمية	(أ) تحسّن التنسيق داخل النظام الإحصائي الإقليمي لدعم تبادل البيانات وتطوير القدرات الإحصائية المشتركة بناء على الأطر الإقليمية
٢' زيادة عدد قواعد البيانات المنسقة، والاستبيانات المشتركة، ومنتجات البيانات المشتركة	(ب) زيادة توافر الإحصاءات لفائدة صنع السياسات المستندة إلى الأدلة ورصد تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ المعايير الإحصائية والمبادئ التوجيهية والتوصيات في مجال الإحصاء
١' زيادة نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الكاملة التصنيف التي صدرت على الصعيد الوطني	(ج) زيادة توفر البيانات الإحصائية عن المنطقة، استنادا إلى البيانات التي تنتجها الدول الأعضاء وتوزعها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية
٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تقدّم ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية لمجموعات البيانات الأساسية	١' زيادة عدد المنهجيات والفهارس الإحصائية ومجموعات البيانات الإحصائية التي وضعت وأقرّت في إطار اللجنة الإحصائية في الإسكوا
٢' زيادة عدد المبادرات التي وضعت باستخدام المنهجيات والفهارس ومجموعات البيانات الإحصائية	

الاستراتيجية

٣٦-١٩ تطلّع شعبة الإحصاءات بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي وستعمل على تنفيذه. ولا تزال المنطقة بحاجة إلى تحسين جودة الإحصاءات ودقتها وتوفرها وقابليتها للمقارنة. وينبغي أن ينطلق هذا التحسين من داخل النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء.

٣٧-١٩ وفي هذا السياق، سستيح الإسكوا إطاراً مؤسسياً شاملاً لتوجيه تنمية العمل الإحصائي في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وستعزز قدرات الدول الأعضاء في جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فتحسين البيانات والإحصاءات سيكون حيوياً لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٨-١٩ ولذلك ستُعطي الأولوية لتطوير المؤسسات المعنية بإنتاج الإحصاءات الرسمية وتمكين الدول الأعضاء من إنتاج الإحصاءات العالية الجودة التي تستوفي المعايير والتوصيات الدولية. وستقدّم الإسكوا الدعم إلى الدول الأعضاء لتحسين الجهاز المؤسسي والإطار القانوني للإحصاءات الرسمية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. كما ستساعد في تقييم الأنظمة الإحصائية الوطنية بهدف وضع استراتيجيات لتطوير الإحصاءات. ويشمل ذلك تطوير القدرات الفنية والمهارات اللازمة لإجراء المسوح والتعدادات الإحصائية، وتعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء.

٣٩-١٩ ومراعاة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج تحليل الاحتياجات لتطوير الإحصاءات الرسمية في المنطقة، سيتم تناول المواضيع التالية في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠: السجلات المدنية والإحصاءات الحيوية، والفقر المتعدد الأبعاد، وتعدادات السكان والمساكن (جولة عام ٢٠٢٠)، وسجلات إحصاءات الأعمال، والحسابات القومية، وإحصاءات الاتجار في الخدمات، وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات البيئة؛ والمؤشرات الرئيسية للتنمية.

٤٠-١٩ أما في بعض مجالات الحوكمة والأمن، فإن النزاعات وحقوق الإنسان والرفاه ليست مشمولة على نحو كاف في الإحصاءات الرسمية حالياً. ونظراً إلى عدم توفر القدرات الفنية والموارد الكافية في الإسكوا لإدراج هذه المجالات المواضيعية الجديدة في عملها، قد يستوجب ذلك العمل في إطار شراكة واسعة تضم جهات أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٤١-١٩ وستعمل الإسكوا أيضاً مع الشركاء الإقليميين والعالميين بما في ذلك جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ومركز الإحصاءات في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمكاتب الإقليمية التابعة للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة،

وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والوكالة الدولية للطاقة، والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

١٩-٤٢ وتتولى الإسكوا مهمة تزويد الجهات المعنية في الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة وهيئات الإسكوا بما تحتاج إليه من بيانات ونواتج تحليلية، وذلك استناداً إلى بيانات تنتجها الأنظمة الإحصائية الوطنية. وستجري الإسكوا مسوحاً دورية عن حاجات المستخدمين ومدى رضاهم لتقييم مدى الاستفادة من البيانات المنشورة وتعديل برنامج جمع البيانات ونشرها على أساس نتائج التقييم.

١٩-٤٣ وستعمل الإسكوا على صياغة اتفاقات ومبادئ توجيهية تحظى بالتوافق لتنسيق الإحصاءات الرسمية وتحسين قابليتها للمقارنة. وسيعهد بهذا العمل، تحت رعاية اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا، إلى مجموعات استشارية تُنشأ خصيصاً للمجالات ذات الأولوية. وستعمل الإسكوا بعد ذلك مع النظم الإحصائية الوطنية على تطبيق المنهجيات والمبادئ التوجيهية الجديدة التي تضعها المجموعات الاستشارية.

١٩-٤٤ ولتحسين الاتساق بين الوكالات الإحصائية الإقليمية والدولية، ستقوم الإسكوا بدور نشط في المبادرات الإقليمية والعالمية التي تتخذها النظم الإحصائية الإقليمية والوطنية.

١٩-٤٥ ومن أجل إنجاز استراتيجية البرنامج الفرعي، ستكون الإسكوا بمثابة مركز امتياز ومنتدى لتبادل وجهات النظر بشأن المواضيع الإحصائية؛ وتوفير التدريب على كل من الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ والعمل على ضمان جودة البيانات، وتقنيات التقدير، وتطبيق التصنيفات والتوصيات الدولية بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وتلبية طلبات المساعدة الفنية؛ والمساعدة على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

هدف المنظمة: الحد من التفاوت بين الجنسين وتحسين تمكين المرأة، بما يتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تمثين الإطارين المؤسسي والقانوني في الدول الأعضاء لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدل بين الجنسين
'١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي وضعت استراتيجيات وخططاً لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدل بين الجنسين
'٢' زيادة عدد الإصلاحات التشريعية الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	على التمييز ضد المرأة، وعدم المساواة بين الجنسين و/أو العنف الموجه ضد المرأة
(ب) زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية	زيادة عدد الدول الأعضاء التي وضعت سياسات وخطط ترمي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني
(ج) زيادة أنشطة الدول الأعضاء في رصد وتقييم الالتزامات الإقليمية والمؤسسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين	١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تقدّم تقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والتي تستجيب لملاحظات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
	٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي وضعت خططاً وطنية لتنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإبلاغ عن تحقيقها

الاستراتيجية

١٩-٤٦ يضطلع مركز المرأة في الإسكوا بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي وسيعمل على تنفيذه. وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ستواصل الإسكوا العمل مع الدول الأعضاء على الحد من التفاوت بين الجنسين وزيادة احترام حقوق المرأة وتشجيع تبادل الدروس المستفادة فيما بينها. وستدفع باتجاه إنجاز أهداف التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. ومن أجل القيام بذلك، ستعمل الإسكوا بالتعاون وثيق مع الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة، والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتيسير التغيير من خلال سد الثغرة المعرفية وتزويد الدول الأعضاء بالأدوات المناسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

١٩-٤٧ وفي ما يتعلق بالتكامل الإقليمي، ستستفيد الإسكوا من السمات والتحديات المشتركة في الدول العربية لوضع منهاج لاتخاذ تدابير إقليمية داعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وسوف تسعى إلى تنسيق موقف إقليمي وتعزيز أوجه التآزر الإقليمية من خلال استحداث وتدعيم آليات واستراتيجيات إقليمية تتمشى مع الالتزامات الدولية للدول العربية. وسيولى اهتمام خاص للمناطق دون الإقليمية التي تشهد حالياً نزاعاً أو خرجت للتو من نزاع.

١٩-٤٨ علاوة على ذلك، ستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تزويدها بالآليات والخدمات الاستشارية والبرامج اللازمة لتعزيز قدرة مؤسساتها، ولا سيما الآليات المعنية بالنهوض بالمرأة، لصياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تراعي الفوارق بين الجنسين وتتناول القضايا الخاصة بكل منهما، ولا سيما في مجال العنف ضد المرأة، لإنهاء الممارسات المؤذية وضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في الحياة العامة.

١٩-٤٩ ولتحقيق تلك الأهداف، ستجري الإسكوا أبحاثاً مرتكزة على الأدلة، وتعد مواد معرفية عالية الجودة، بما فيها الدراسات المعمقة، وتحليلات لحالات معينة، وأوراق موجزة في السياسات. وستصمم وتنفذ برامج وأدوات لبناء القدرات وفقاً لحاجات الدول، ومنها وحدات تدريبية، وذلك استناداً إلى المعايير الدولية وتلبية لاحتياجات المنطقة. وستعقد شراكات مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية وتنفذ أنشطة مشتركة، تتضمن اجتماعات لفرق الخبراء وورشات عمل ومؤتمرات مواضيعية وأنشطة التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

البرنامج الفرعي ٧ التنمية وتخفيف آثار النزاعات

هدف المنظمة: تخفيف أثر الأزمات، بما في ذلك تلك الناتجة عن الاحتلال، ومعالجة التحديات الإنمائية والمؤسسية المرتبطة بالتحويلات الجارية في المنطقة العربية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استجابات أكثر فعالية من جانب الدول الأعضاء لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وما لها من آثار وتخفيف حدة آثارها الجانبية	١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي وضعت استراتيجيات واتخذت تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وآثارها واحتمال اندلاع النزاع فيها مجدداً
(ب) زيادة عدد المؤسسات الوطنية والإقليمية التي عززت قدرتها على التخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية، والدفع بالجهود المبذولة لمساعدة الشعب الفلسطيني على ضمان حقوقه غير القابلة للتصرف وتعزيز قدرته على الصمود	٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تطلب وتتلقى المساعدة الفنية المرتبطة بالاستجابة بفعالية لآثار النزاع والأزمات، ومعالجة أسباب النزاع الجذرية والتخفيف من حدة آثاره الجانبية
	١' عدد المرات التي استخدمت فيها المؤسسات الوطنية والإقليمية التحليلات والتوصيات بشأن السياسات المتعلقة بأثر الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية
	٢' زيادة عدد المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تتلقى المساعدة الفنية في مجال بناء القدرات من أجل التخفيف من أثر الاحتلال الإسرائيلي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز القدرة على الصمود في المؤسسات العامة بالدول الأعضاء، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، استراتيجيات للحكومة لمواجهة التحديات المؤسسية والإمائية بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة	١' زيادة عدد الدول الأعضاء، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، التي تضع سياسات شاملة لعدة قطاعات لمواجهة التحديات المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة
	٢' زيادة عدد الشراكات بين أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً
	للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

الاستراتيجية

١٩-٥٠ تضطلع الشعبة المعنية بالمسائل الناشئة والمتصلة بالتزاعات بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي وستعمل على تنفيذه. وتواجه عملية التنمية في المنطقة العربية تحديات كبيرة بسبب النزاعات والاحتلال وآثارهما الجانبية. وقد ضغط ذلك ضغطاً هائلاً على قدرة المؤسسات العامة على قيادة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية ومجتمعات مسالمة لا تهمش أحداً.

١٩-٥١ يسود النزاع بين بعض الدول الأعضاء بينما يشكل النزاع تهديداً مباشراً لبعضها الآخر. ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي قائماً في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية. وأدى ضعف الأداء الاقتصادي والتحديات التي تواجه المؤسسات في البلدان التي تسودها النزاعات وما رافقها من تجزئة، وتكاثر الجماعات المسلحة الخارجة عن الدولة، وانتشار الأيديولوجيات الاستيعادية المتطرفة، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والتدخل العسكري الأجنبي المباشر، إلى معاناة إنسانية شديدة. وتسبب استمرار النزاعات لفترات طويلة بظهور تحديات إنمائية ومؤسسية غير مسبوق لا في الدول الأعضاء فقط بل أيضاً في بلدان خارج المنطقة العربية. وستؤدي هذه التحديات إلى تحميل الأجيال الحالية والمقبلة تكاليف إنمائية باهظة لا يزال حجمها غير معروف وتتطلب الإسراع بوضع السياسات والبرامج الملائمة.

١٩-٥٢ ولتحقيق الإنجازات المتوقعة لهذا البرنامج الفرعي، ستركز الإسكوا عملها في المجالات التالية: (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحليل آثارها على التنمية والتخفيف من تداعياتها الجانبية؛ (ب) تعزيز القدرات المحلية والإقليمية للتخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية ومساعدة الشعب الفلسطيني في ضمان حقوقه غير القابلة للتصرف وتعزيز قدرته على

الصمود؛ (ج) دعم الدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نمواً، في وضع استراتيجيات تمتلك البلدان زمامها بغية الاستجابة للتحديات المؤسسية والإنمائية المرتبطة بالتحويلات في المنطقة.

١٩-٥٣ وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء لفهم أسباب النزاعات والتصدي لها، وذلك عن طريق إعداد البحوث والتحليلات العالية الجودة، ولا سيما عن أصول النزاعات وأسبابها المباشرة ودينامياتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستقوم الإسكوا، من خلال أبحاثها الهادفة إلى توجيه السياسات، بتحديد الآثار المباشرة للنزاعات على التنمية وكذلك على الأجيال المقبلة، بما في ذلك على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء والمنطقة. كما ستحدد الإسكوا احتياجات الدول الأعضاء في مجالات الرصد والتحليل لتعزيز قدراتها في هذه المجالات ومن ثم صياغة السياسات والبرامج الهادفة إلى التخفيف من آثار النزاعات.

١٩-٥٤ وستضطلع الإسكوا، بعد التشاور مع المؤسسات الفلسطينية، بأنشطة تحليلية وبرنامجية لمساعدة الدول الأعضاء في المجالات التالية: (أ) التوعية ورفع مستوى الاهتمام بتأثير الاحتلال وتكلفته على التنمية في فلسطين والمنطقة؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة والمدنية على تخفيف حدة التأثير السلبي للاحتلال على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ (ج) دعم المؤسسات الساعية إلى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتحقيق العدالة وتنفيذ القانون الدولي؛ (د) تعبئة الموارد لمساعدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته. وستلتزم الإسكوا أيضاً بالخبرات الإقليمية والدولية وتتعاون مع هيئات وطنية وإقليمية ودولية، بما يكفل إمساك الفلسطينيين بزمام هذه العمليات في جميع مراحلها.

١٩-٥٥ ومن خلال العمل التحليلي للبرنامج الفرعي، ستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء لتحديد مجموعة من المؤسسات الهامة وتسلسل الإصلاحات المطلوبة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو في مرحلة الخروج من النزاع، وستدفع باتجاه المصالحة. وستساعد الإسكوا تلك البلدان على إرساء المجتمعات الآمنة الحاضنة للجميع والقادرة على التكيف، وتوفير العدالة للجميع، وبناء المؤسسات الخاضعة للمساءلة، ويشكل ذلك خطوات أساسية نحو التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعمل الإسكوا على توفير "حيز" حيادي يتيح إجراء حوار وطني، وستصمم وتنفذ وحدات تدريبية للمؤسسات العامة لتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. كما ستساعد البلدان العربية الأقل نمواً في وضع خطط إنمائية وطنية تعكس أولويات برنامج عمل اسطنبول، وفي وضع منهجيات لتقييم المخاطر من أجل تعزيز القدرة على التكيف إزاء الصدمات الخارجية والداخلية، وفي تحقيق أقصى قدر من التأزر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة	١٩٦/٦٨
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢٢٤/٦٨
مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية	٢٤١/٦٨
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢١٤/٦٩
الثقافة والتنمية المستدامة	٢٣٠/٦٩
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٣٩/٦٩
إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية	٢٧٧/٦٩
المسائل الشاملة	٣٠٧/٦٩
مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	٣١٥/٦٩

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	(٥٥) ١٨١٨
تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة	٦٩/١٩٨٥
تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	٤٦/١٩٩٨
تقرير لجنة السياسات الإنمائية	٩/٢٠١٤
تغيير اسم اللجنة الفنية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها	٣٦/٢٠١٤

١١/٢٠١٥	تقرير لجنة السياسات الانمائية عن أعمال دورتها السابعة عشرة
١٥/٢٠١٥	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
٢٦/٢٠١٥	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
٣٠/٢٠١٥	إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥
٣٢/٢٠١٥	قبول موريتانيا في عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣١٤ (د-٢٨)	المنتدى العربي حول التنمية المستدامة
٣١٥ (د-٢٨)	إنشاء لجنة حكومية للتكنولوجيا من أجل التنمية
٣١٦ (د-٢٨)	دعم الشعب الفلسطيني
٣١٧ (د-٢٨)	اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٣١٨ (د-٢٨)	اعتماد تقرير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٣٢٠ (د-٢٨)	تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها
	إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

٢٠٩/٦٨	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
٢١١/٦٨	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
٢١٢/٦٨	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢١٣/٦٨
التنمية المستدامة للجبال	٢١٧/٦٨
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية	٢٣٣/٦٨
العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه	٢١٥/٦٩
حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢٢٠/٦٩
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٢١/٦٩
تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة	٢٢٢/٦٩
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٢٥/٦٩
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية	٢٤٠/٦٩

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥/٢٠١١
المستوطنات البشرية	٢١/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التصدي لقضايا تغير المناخ في المنطقة العربية	٢٨١ (د-٢٥)
التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+٢٠ وتنفيذها	٣٠٥ (د-٢٧)

البرنامج الفرعي ٢

التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب	١٣٠/٦٨
تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي	١٣١/٦٨

دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	١٣٣/٦٨
تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا	١٤٣/٦٨
تعزيز الإعلام المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا: حماية المدافعات عن حقوق الانسان	١٨١/٦٨
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده	١٤٢/٦٩
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٤٣/٦٩
الهجرة الدولية والتنمية	٢٢٩/٦٩
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل	٣/٢٠١٤
التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع	٥/٢٠١٤
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٣/٢٠١٥
النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	٤/٢٠١٥
البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠	١٠/٢٠١٥
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب: فرصة التنمية	٢٩٥ (د-٢٦)
دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	٣٠٤ (د-٢٧)

البرنامج الفرعي ٣
التنمية والتكامل الاقتصاديان

قرارات الجمعية العامة

التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	٢٠٠/٦٨
النظام المالي الدولي والتنمية	٢٠١/٦٨
التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل	٢٢٢/٦٨
تحسين السلامة على الطرق في العالم	٢٦٩/٦٨
التجارة الدولية والتنمية	٢٠٥/٦٩
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	٢٠٧/٦٩
متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢٠٨/٦٩
دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة	٢١٣/٦٩
نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد	٢٢٧/٦٩
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	٣١٣/٦٩

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع	٥/٢٠١٤
---	--------

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية	٢٩٦ (د-٢٦)
تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٣٠٣ (د-٢٧)

٣١٣ (د-٢٧) تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا

البرنامج الفرعي ٤

تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٩٨/٦٨
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	٢٠٩/٦٨
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	٢٢٠/٦٨
طرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	٣٠٢/٦٨
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	٢٠٤/٦٩

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	٢٧/٢٠١٤
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	٢٨/٢٠١٤
إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٣٥/٢٠١٤
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	٢٧/٢٠١٥

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا	٢٩٤ (د-٢٦)
تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية	٣٠٦ (د-٢٧)

البرنامج الفرعي ٥

تسخير الإحصاءات بهدف صنع السياسات المرتكزة على أدلة

قرارات الجمعية العامة

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ٢٦١/٦٨

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة ٣١/٢٠١٤

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٧٦ (د-٢٤) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا

٢٨٣ (د-٢٥) التزام البلدان الأعضاء في الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية

٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات التنوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

٢٩٧ (د-٢٦) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

١٣٧/٦٨ العنف ضد العاملات المهاجرات

١٣٨/٦٨ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١٣٩/٦٨ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

١٨١/٦٨ تعزيز الإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات

المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان

١٩١/٦٨ التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

دور المرأة في التنمية	٢٢٧/٦٨
تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة	١٤٧/٦٩
الاتجار بالنساء والفتيات	١٤٩/٦٩
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٥١/٦٩
الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية	٢٣٦/٦٩
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل	٦/٢٠١٥
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها	١٢/٢٠١٥
حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها	١٣/٢٠١٥
التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني	٢١/٢٠١٥
البرنامج الفرعي ٧	
تخفيف حدة التزايدات والتنمية	
قرارات الجمعية العامة	
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	٢١١/٦٨
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية	٢٣٥/٦٨
تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب التزايدات وحلها	٣٠٣/٦٨
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب التزايد في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	٢٩١/٦٩
تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل	٣٢٧/٦٩

تحقيق التنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١/٢٠١٤ حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها
- ٢٦/٢٠١٤ الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- ٢٧١ (د-٢٤) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- ٢٨٢ (د-٢٥) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا
- ٢٩٢ (د-٢٦) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى إدارة وإنشاء لجنة حكومية في الإسكوا تعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات
- ٢٩٦ (د-٢٦) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

قرار مجلس الأمن

- ١٩٤٧ (٢٠١٠) بناء السلام بعد انتهاء النزاع